مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد التاسع عشر - العدد الرابع - (شوال - ذو الحجة ١٤٣٨ هـ / يولية - سبتمبر ٢٠١٧ م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- مَذْهَبُ النَّحويِّينَ المُتأخِّرينَ في (ارتشاف الضَّرَب) لأبي حيَّانَ (ت٧٤٥هـ) – عَرْضٌ، وَتَوجِيهٌ
- توصيف النحاة لمذهب الكوفيين في (نعم وبئس) دراسة وتحليل
- من مظاهر إعادة تشكيل بنية الكلمة بالهمزة وأحرف العلَّة دراسة صوتيَّة صرفيَّة
- القَافِيَةُ وتَحْديدُها بين النسق الشعري التقليدي والنسق الشعري التفعيلي
- أسماء المحلات التجارية ذات الأصول العربية في بروناي دار السلام دراسة لغوية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد التاسع عشر - العدد الرابع - (شوال - ذو الحجة ١٤٣٨هـ / يولية - سبتمبر ٢٠١٧م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٩٨٢/ ٢٠

المحتويات

- مَذْهَبُ النَّحويِّينَ المُتأخِّرينَ في (ارتشافِ الضَّرَبِ) لأبي حيَّانَ (ت٧٤٥هـ) - عَرْضٌ ، وَتَوجيهٌ
  سامي بن عمير الصّاعديّ ٥
- توصيف النحاة لمذهب الكوفيين في (نعم وبئس) دراسة وتحليل
  حماد بن محمد بن حامد الثمالي ٩٧
- من مظاهر إعادة تشكيل بنية الكلمة بالهمزة وأحرف العلَّة دراسة صوتيَّة صرفيَّة
  عمرو خاطر وهدان..... ١٤٣
- القَافِيَةُ وتَحْدِيدُها بين النسق الشعري التقليدي والنسق الشعري التفعيلي
  محمد الطحناوي ٢٤١
- أسماء المحلات التجارية ذات الأصول العربية في برونای دار السلام دراسة لغوية استطلاعية في البنية والدلالة
  عادل الشيخ عبد الله / سيتي سارا بنت حاج أحمد ... ٢٩٣

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Stuies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kcfcris.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت
- **صلاح الدين صالح حسنين** ..... أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد أحمد الدالي** ..... أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة باتنة بالجزائر.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

أولاً : البحوث والدراسات

مَذْهَبُ النَّحويِّينَ المُتأخِّرينَ في (ارتشافِ الضَّرَبِ) لأبي حيَّانَ (ت٧٤٥هـ) - عَرْضٌ، وَتَوجِيهٌ

سامي بن عمير الصّاعديّ

الأستاذ المساعد في كليّة اللّغة العربيّة في الجامعة الإسلاميّة

• ملخص البحث:

يتنـاول الباحث في هذا البحث الحديث -بالعرض والتوجيـه- عن مَذْهَب النَّحويِّينَ المُتأخِّـرينَ في (ارتشافِ الضَّرَبِ) لأبي حيَّانَ (ت٧٤٥هـ)، ممّا نَسَبَهُ أبو حيّان في هذا الكتاب لمنْ وَصَفَهُم بالنّحويّين المتأخّرين أو بمتأخّري النّحويّين، والذي لم يُطرَق من قبلُ، ولم يُجمَع في مؤلَّفٍ مستقلٍّ على حَدِّ علم الباحث.

وقـد جعـل الباحث بحثه في مقدّمة، وتمهيـد، ثمَّ صُلْب البَحْث في خمسـة مباحثَ، ثمَّ خاتمة، ثمَّ الفَهَارس.

• المقدمــة:

الحمـدُ لله ربِّ العالمـين والصّلاةُ والسّلامُ على سيّـدِ الخَلْقِ محمّد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعينَ، وعلى مَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فممّا لاشـك فيه لطالب العلم وللعالِم ما للعربية – على تنوّع مسـتوياتها اللُّغوية – من مكانـة عالية في الدِّين؛ فهي الأداةُ الموصلةُ لفَهْمِ مقاصـدِ الشَّريعةِ، والوعـاءُ الذي يحتـوي مصادرَ التَّشريع الإسلاميّ.

وهـذا المفهوم كانَ راسـخاً لـدى علمائِنـا القدامى ولدى مَنْ سـارَ على نهجِهـم من العلماء المتأخِّريـنَ الذيـن أَتـوا من بعدِهـم أمثـال: السِّـيرافيِّ، والفـارسيِّ، وابنِ خالويه، وابـنِ جنّيٍّ، والزمخـشريِّ، وأبي البركات الأنباريِّ، والعكـبريِّ، وابنِ يعيشَ، وابنِ الحاجبِ، والرضيِّ، وابنِ مالكٍ، وأبي حيّانَ، والمراديِّ، وابنِ هشامٍ، والدَّماميِنيِّ، وخالد الأزهريِّ، والسُّيوطيِّ، وغيرِهم.

كـما كانَ هـذا المفهـومُ منطلقاً عنـد التَّأليفِ لمتقدِّمـي العربية الذين أَسَّسُـوا النَّهضـةَ اللُّغويـةَ ومتأخِّريهـم الذينَ حفظَ الله بهم ما حازَه المتقدِّمونَ من عُلُومٍ، فما بَرِحُوا يشـتغلونَ بعلومِ العربية، ويُعْنَوْنَ بدراستِها: صوتاً، وصرفاً، ونحواً، ودلالةً.

وهـذا المذهبُ الأخيرُ – أعنـي مـذهبَ النَّحويينَ المتأخِّرينَ – يسـترعي انتباهَ دارسِ العربيَّـة بعـدَ منتصفِ القـرنِ الرَّابعِ الهجـريِّ، وهو جـديرٌ بـأنْ يُبحَـث فيه، ويُهتَمّ به؛ وفاءً لهم على وفائِهم.

وبناءً على ذلك عزمتُ متوكلاً على الله أنْ أُفِيدَ من عِلْمِهم، وأنْ أحـاولَ قـدرَ الإمكانِ تسليـطَ الضَّـوءِ على قَدْرٍ صالحٍ مِنْ مذهبِهم النَّحويِّ مما سطَّرَه أبو حيّانَ الأندلسيُّ – رحمه الله – في كتابـه: ارتشـافِ الضَّرَبِ من لسانِ العَرَب، ليكونَ عنـوانُ هـذا البحـثِ: مَذْهَبُ النَّحويِّينَ المُتأَخِّـرينَ في (ارتشافِ الضَّرَبِ) لأبي حيَّانَ (ت٧٤٥هـ) – عَـرْضٌ، وَتَوجِيهٌ.

واللهُ مِنْ وراءِ القَصْدِ.

***

- **أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره:**

يُعَدُّ مذهبُ النَّحـويِّينَ المتأخِّرينَ من المذاهبِ المؤثِّرةِ في الدَّرْسِ النَّحويِّ، وهو مَذْهبٌ يَحْضُرُ بقوَّةٍ في كثيرٍ مـن المسـائلِ النّحويَّةِ التي تُسـاقُ وتُطْـرَحُ، فهـذا هـو السِّيرافيُّ يقولُ: «ولا خـــلافَ بينَ النَّحويِّينَ أنَّ الفِعْلَـينِ إذا اتَّفَقَ معناهُما جـازَ أنْ يُـوصَفَ فاعِلاهُما بلفظٍ واحدٍ، كقولك: مَضَى زيـدٌ، وانطلَقَ عمرٌو الصَّالحانِ. وجَلَسَ أَخُوكَ، وقَعَد أَبُوكَ الكريمانِ.

وإذا اختلـفَ معناهُما: فمذهبُ الخليلِ وسـيبويهِ في الفِعْلَينِ المختلفـينِ والمتَّفِقينِ واحٌ، فأَجَـازَا: ذَهَبَ أخوكَ، وقَدِمَ عمرٌو الرَّجُلانِ الحَلِيمانِ.

وكانَ المبرِّدُ والزَّجَّاجُ وكثيرٌ من المتأخِّرينَ يَأْبَونَ جَوازَ ذلك إلا في المتَّفِقَيْنِ»[1].

ويقول الرَّضيُّ يقولُ: «وليسَ في كلامِ المتقدِّمينَ ما يدلُّ على اشتراطِ الحالِ أو الاستقبالِ في اسـمِ المفعـولِ لكنَّ المتأخِّريـنَ، كأبي عليٍّ ومَنْ بعدَه صرَّحـوا باشـتراطِ ذلك فيه، كما في اسمِ الفاعل» [2].

وأمثلةُ تلك الآراء لمتأخِّري النَّحويِّينَ تكادُ لا تُحصى، وهي مبثوثةٌ في كتبِهم ومؤلفاتِهم، وقـدْ جَمَعَ أبو حيَّانَ – رحمه الله – نَزْراً يسيراً منها في كتابه (الارتشاف)، كما سيتضحُ – بإذنِ الله– للقارئِ في هذا البحثِ.

ومن دوافعِ اختياري موضوعَ هذه الدراسةِ:

- أنَّ ما نَسَـبَهُ أبو حيّان الأندلسيّ في الارتشـاف لمنْ وَصَفَهُم بالنّحويّين المتأخّرين أو بمتأخّري النّحويّين لم يُطرَق من قبلُ، ولم يُجمَع في مؤلَّفٍ مستقلٍّ على حَدٍّ علمي.
- مـا كان يتميَّزُ به أبـو حيَّانَ الأندلـسيُّ – رحمه الله – من مكانةٍ عـاليةٍ في علوم اللُّغـةِ عامّـةً، وما كـان يتمتَّعُ به مِنْ عُلُوِّ البَاعِ في جَمْعِ آراءِ النَّحويينَ: المتقدِّمـينَ، والمتأخِّرينَ خاصَّـةً، كما هو بيِّن في مؤلفاتِه، ومنها: ارتشافُ الضَّرَب من لسانِ العرب.

(١) شرح السّيرافّي ٣ / ٣٦٩.
(٢) شرح الكافية للرّضّي ٤ / ٤٠٩.

- مـا يجـدُهُ المتتبِّعُ لمذهَـبِ المتأخِّـريـنَ مـن فَضْـلِ الجَمْـعِ والاسـتقصـاءِ للآراء النَّحويَّـةِ المتقـدِّمـةِ والمتأخِّرةِ مِمّا يُعرَضُ ويُناقَشُ في أثناءِ المسائل.
- احتواء الارتشـاف عـلى قَدْرٍ صالحٍ لأنْ يكونَ موضعَ دراسـةِ هـذا المذهبِ مع ما وصل إليه من نضج في عَصْرِ المؤلف.

- **خطّة البحث:**

يتكون هذا البحث من: مقدّمة، وتمهيد، ثمَّ صُلْب البَحْث في خمسة مباحثَ، ثمَّ خاتمةٍ، ثمَّ الفَهَارس المفصَّلة.

- المقدِّمة: وفيها بيان أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، وخطّة البحث، ومنهجه.
- التَّمهيد: (أبو حيّان، والمتأخِّرون، وكتاب الارتشاف)، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: أعلام النَّحويِّين المتأخِّرين في الارتشاف.

المبحث الثّاني: السِّمات العامَّة لمذهب النَّحويِّين المتأخِّرين في الارتشاف.

المبحث الأوّل: المسائل التي تضمّنت مذهب النّحويّين المتأخّرين في الأسماء.

المبحث الثّاني: المسائل التي تضمّنت مذهب النّحويّين المتأخّرين في الأفعال.

المبحث الثّالث: المسائل التي تضمّنت مذهب النّحويّين المتأخّرين في الحروف.

المبحث الرّابع: موقف النَّحويِّين المتأخِّرين من الآراء النَّحويّة في كتاب الارتشاف.

المبحث الخامس: موقف أبي حيَّانَ من النَّحويِّين المتأخِّرين في كتاب الارتشاف.

- الخاتمة.
- فهارس البحث.

وأما منهجي في هذا البحث فهو منهجٌ وصفيٌ تحليليٌ أتَّبعُ فيه الخطوات الآتية:

١- إيـرادُ النَّـصِّ الـدَّالِّ على المذهـبِ النَّحويِّ المتأخِّرِ من الارتشـاف -ممَّا قَيَّـدَه أبو حيَّانَ بمصطلح: (المتأخِّرينَ، أو بعض المتأخِّرينَ، أو أكثر المتأخِّرينَ، أو متأخِّرِي البصريِّينَ)- وتوثيقُ ذلك المذهبِ.

٢- تحليـلُ المذهبِ النَّحويِّ المتأخِّرِ بِذِكْرِ أهمِّ مَـنْ قالَ به، وَحُجَّتِهُ، وردِّه على المُخالِفِ، مع بيان ما يراهُ النَّحويُّون المتقدِّمونَ في المسألة موافقةً أو مخالفةً.

٣- بيانُ موقفِ صاحبِ الارتشافِ - رحمه الله - من الرَّأْيِ المتأخِّرِ ترجيحاً أو رداً بإيجازٍ.

٤- ترجيحُ ما أراهُ راجحاً من تلك المذاهبِ مع ذِكْرِ الحُجَّةِ في ذلك من السَّماعِ أو غيرِه.

٥- عَزْوُ الآياتِ القرآنيةِ الكريمةِ إلى سُوَرِها مع ذِكْرِ رَقْمِ الآيةِ.

٦- توثيقُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ من مصادرِها الأصليَّةِ من الصَّحيحينِ أو من غيرِهما.

٧- توثيقُ الأبياتِ الشِّعريَّة بنسبتِها إلى قائِليها مع بيانِ وَجْهِ الشَّاهدِ منها.

٨- توثيقُ أَمْثالِ العَرَب وأقوالِهم من مَظانِّها.

٩- التَّرجمةُ للأعلامِ المَغْمُورينَ الواردينَ في البحثِ.

١٠- الالتزامُ بقواعد الإملاءِ وعلامات التَّرقيم، وضَبْطُ ما يحتاج إلى ضَبْطٍ.

١١- وَضْعُ الفهارسِ التي يحتاجُها البَحْثُ. واللهُ - تعالى - من وراءِ القَصْدِ.

*****

التَّمهيد: (أبو حيّان، والمتأخِّرون، وكتاب الارتشاف)، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: أعلام النَّحويِّين المتأخِّرين في الارتشاف.

المبحث الثّاني: السِّمات العامَّة لمذهب النَّحويِّين المتأخِّرين في الارتشاف.

المبحث الأوّل: أعلام النَّحويِّين المتأخِّرين في الارتشاف:

نَظَراً لطبيعةِ تأليفِ الكِتابِ التي تَتَّصِفُ بالموسوعيَّةِ والشُّمولِ يَلْحَظُ القارئُ أنَّ أبا حيَّانَ قَدْ أَكْثَرَ مِنَ النُّقُولِ عن النَّحويِّينَ: البصريِّين، والكوفيِّين، وقد جَمَعَ إلى النُّقُولِ عن هؤلاءِ العُلماءِ النُّقُولَ عَنْ نظرائِهم من النَّحويِّين الأَنْدَلُسيِّينَ في مُحاولةٍ مِنْهُ لِمَزْجِ الفِكْرِ النَّحويِّ بينَهم وبينَ نُحاةِ المَشْرِقِ، أو مَا عُرِفَ فيما بعدُ بالمدرسةِ الأندلسيَّةِ، فَوَجَدَهُ المتأمِّلُ يَنْقُلُ عَنْ نُحاةٍ مِنْ أمثالِ: ابنِ عُصفُورٍ، وابنِ مالكٍ، والأَعْلَمِ، وابنِ خَرُوفٍ، والجزُوليِّ.

وممَّا يَسْتَرْعِي قارئَ الارتشافِ أنَّ أبا حَيَّانَ كان - أيضاً - مُكثِراً مِنَ النَّقلِ عن النَّحويِّينَ المتأخِّرينَ ممَّنْ يجمعُهم وَصْفُ (التَّأَخُّر)، وهُو بذلك يُؤْذِنُ بتأسيسِ مذهبٍ ذي اتِّجاه خاصٍّ في الدِّراسات النّحويّةِ في تلك الآونة.

قد وجدتُ هذا المذهب يتميَّزُ بنوعٍ من الاستقلالِ العلميِّ في الأَخْذِ والتَّقعيدِ دون التزامٍ لأَحَدِ المَنْهَجَينِ: البَصريّ، أو الكُوفيّ، أو تقليدٍ لما سَار عليه النّحويُّونَ الأَنْدَلُسِيُّونَ مِنَ المَزْجِ بينَ ثَقَافَةِ المَدْرَستَينِ، وذلك كما في قوله: «وَذَهَبَ مُتَأَخِّرُو أصحابِنا وطائفةٌ إلى أنَّ الإِعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ، وَهْوَ: تَغْيِيرٌ في آخرِ الكَلِمَةِ، أو مَا كالآخِرِ لِعَامِلٍ دَخَلَ عليْها نَفْسِها، والحَرَكَاتُ عَلامَاتُ الإِعْرَابِ ودَلائِلُ عَلَيْهِ، وَهْوَ ظَاهِرُ قولِ سِيبويهِ، واخْتِيار الأَعْلَمِ»[1].

وَقَوْلِهِ - أَيْضاً -: «وَعِنْدَ بَعْضِ المُتأخِّرِينَ أنَّ الفِعْلَ أَحَقُّ بالإعرابِ مِنَ الاسمِ...»[2].

(١) الارتشاف ٢ / ٨٣٣.

(٢) السَّابق ٢ / ٨٣٤.

وقوله كذلك: «وقد نَصَّ سيبويهِ وحَكَى: عَلَيَّ عَهْدُ الله لأفعلنَّ، فأَظْهَرَ الخَبرَ خِلافاً لِمَنْ أَنْكَرَ إِظْهارَه مِنَ المتأخِّرينَ، وَحِكَايَةُ سِيبويهِ تَرُدُّ عليه»[1].

وَقَوْلِهِ كَذلِكَ: «وشَرَطَ الأعْلَمُ وَنَاسٌ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ: أَنْ يَكُونَ مُقَارِناً للفِعْلِ في الزَّمانِ، فَلا يجوزُ: أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ طَمَعاً غَداً في مَعْرُوفِكَ. ولمْ يَشْتَرِطْهُ سِيبويهِ، ولا أحدٌ مِنَ المُتقدِّمِينَ.

وَشَرَطُوا -أيضاً- في نَصْبِهِ: اتِّحادَ فاعِلِهِ وفَاعِلِ الفِعْلِ المعلَّلِ...»[2].

والأمثلةُ على ذلكَ كثيرةٌ مبثوثةٌ في الارتشاف؛ الأمرُ الذي يدلُّ على أنَّ أبا حيانَ كانتْ لديهِ حفاوةٌ ظاهرةٌ بهذا الاتجاه الذي ظهرَ لدى أولئكَ النَّحويِّين.

ولم يكُنْ مصطلح (النّحويّين المتأخّرين) أو (متأخِّري النّحويِّين) وليدَ عصرِ الارتشاف، بل وجدتُه قبلَ ذلك عندَ الإمامِ السِّيرافيِّ إلا أنَّ مفهُوم هذا المصطلح لديه لم يخرجْ آنذاكَ عن فَلكِ متأخِّري المذهبِ البصريِّ[3]، وقد تبعَ السِّيرافيُّ في ذلك جماعةٌ منهم: الأعلمُ[4]، وابنُ يعيشَ[5]، إلى أنْ جاء عصرُ الرَّضِي، فكانَ بحقٍّ أوَّلَ مَنْ خَرَجَ به عن دائرة المتأخِّرينَ البصريِّين ليشملَ -أيضاً- من جاءَ بعدَهم مِنَ النَّحويينَ ممَّن اكتسبتْ شخصيَّتُهم العلميَّةُ-غالباً- صفةَ المخالفةِ لمنْ تقدَّم في الأخْذِ أو التَّقعيدِ[6]، حتّى كان عصرُ أبي حيَّانَ، فأصبحَ فيهِ هذا المصطلحُ أكثرَ تداولاً ونُضُوجاً، وأطلقَهُ - أيضاً- على مَنْ وُجِدَ لديهِ نَوعٌ مِنَ الاستقلالِ في معالجةِ الدَّرْس النَّحويِّ وتناولِ قضاياهُ، وذلك بنقلِهِ عنْ أولئكَ النَّحويِّينَ في غيرِ ما موضعٍ من الارتشافِ.

وَسَيَتَّضِحُ -بإذن الله- أَثَرُ تِلْكَ النُّقُولِ عَنْ أُولئِكَ الأَعْلامِ مُفَصَّلا في أَثْنَاءِ دِرَاسَةِ المَسَائِلِ.

(١) السَّابق ٤ / ١٧٦٩.
(٢) السَّابق ٣ / ١٣٨٣.
(٣) ينظر: شرح السّيرافّي ٣ / ٣٦٩.
(٤) ينظر: النّكت ١/ ٤٦٩.
(٥) ينظر: شرح المفصّل ١/ ٦٨، ٣/ ٦٧.
(٦) ينظر: شرح الكافية ٣/ ٤٧، ٤/ ٤٠٩.

المبحث الثّاني: السِّمات العامَّة لمذهب النَّحويِّين المتأخِّرين في الارتشاف:

يُمْكِنُ القَوْلُ بأَنَّ أَبا حيَّانَ- رحمهُ اللهُ - قَدْ قَسَّمَ آراءَ النَّحويِّينَ المُتأخِّرينَ في كِتَابِهِ الارتشافِ إلى عِدَّةِ مصطلحات، كَمَا أَضَافَ إلى بعضِها طَابَعاً خَاصّاً مِنْ حيثُ السِّمَةُ ارتضَاه في تأليفِ الكِتَابِ؛ وذلك أنَّ المُتَتَبِّعَ له يَلْحَظُ بعضَ الدَّوالِّ التى وَصَفَ بها ما يُمْكِنُ أَنْ يُطلَقَ عليه - عنده- نَحْوُ المُتَأَخِّرينَ، وَمِنْها:

١- مُصْطَلَحُ (مُتَأَخِّري أَصْحَابِنَا):

وَهُوَ مُصْطَلَحٌ استخدمَهُ أَبُو حَيَّانَ لِيَدُلَّ بِهِ على مَذْهَبٍ لبعضِ النُّحَاةِ ممَّنْ سَلَكُوا منهجَ البَصرِيِّينَ في غالبِ مسائِلِهم، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: «وَذَهَبَ مُتَأَخِّرُو أصحابِنا وطائفةٌ إلى أنَّ الإعرابَ مَعْنَوِيٌّ...»[١].

وَقَوْلِهِ كَذلكَ في تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ على عَامِلِهِ: «واخْتَلَفَ النُّحَاةُ في تَقْدِيمِهِ على الفِعْلِ المُتَصَرِّفِ الذي تَمْيِيزُه مَنْقُولٌ، فَذَهَبَ سِيبويهِ، والفَرَّاءُ، وَأَكْثَرُ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ إلى مَنْعِهِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ في شَرْحِ الأَبْيَاتِ، وَأَكْثَرُ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِنا...»[٢].

٢- مُصْطَلَحُ (المُتَأَخِّرِينَ، أو أَكْثَرِ المُتَأَخِّرِينَ، أو بَعْضِ المُتَأَخِّرِينَ، أو قَوْمٍ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ، أو ناسٍ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ):

وَهُوَ ممَّا سَاقَهُ المؤلِّفُ - رحمهُ اللهُ - كثيراً في الارتشافِ لِيَدُلَّ به على بَعْضِ المَذاهِبِ التي فيها استقلالٌ نَوْعاً ما عَمَّا هُوَ موجودٌ عِنْدَ أَتْبَاعِ المَدَارِسِ الأُخْرى التي عُهِدَتْ آنذاكَ، كَقَولِهِ في مَسْأَلَةِ أَصْلِيَّةِ الإعْرابِ بينَ الأَسمَاءِ والأَفْعَالِ: «وَعِنْدَ بَعْضِ المتأخِّرِينَ أنَّ الفِعْلَ أَحَقُّ بالإعرابِ مِنَ الاسمِ...»[٣].

وَكَمَا في قَوْلِهِ في إِعْرَابِ الأَسماءِ السِّتَّةِ: «وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ... إلى أنَّها مُعْرَبةٌ بالحَرَكَاتِ التي قَبْلَ الحُرُوفِ، وَهِيَ الحَرَكَاتُ التي كَانَتْ لها قَبْلَ أنْ تُضافَ، وتَثْبُتُ الواوُ في الرَّفْعِ لأَجْلِ الضَّمَّةِ، وانْقَلَبَتْ يَاءً لأَجْلِ الكَسْرةِ، وانْقَلَبَتْ ألفاً لأَجْلِ الفَتْحَةِ»[٤].

(١) الارتشاف ٢ / ٨٣٣.
(٢) الارتشاف ٤ / ١٦٣٤-١٦٣٥.
(٣) السَّابق ٢ / ٨٣٤.
(٤) السَّابق ٢ / ٨٣٧-٨٣٨.

وَكَمَا في قَوْلِهِ: «وإنْ كانَ- يعني المبتدأَ- غيرَ مُتَعَيِّنٍ للقَسَمِ جَازَ حَذْفُ الخَبَرِ، تقولُ: عَلَيَّ عَهْـدُ الله، ويمينُ الله تَلْزَمُني. فيجُوزُ حَذْفُ (عَلَيَّ) و (تَلْزَمُني)، وقد نَصَّ سيبويهِ وحَكَى: عَلَيَّ عَهْدُ الله لأفعلنَّ، فأظهرَ الخبرَ خلافاً لمنْ أنكرَ إظْهارَه من المتأخِّرينَ...»[1].

وَقَوْلِـهِ كَذلـكَ في المَفْعُولِ مِـنْ أَجْلِهِ: «وشَـرَطَ الأعْلمُ وَنَـاسٌ مِـنَ المُتَأَخِّـرِينَ: أَنْ يَكُـونَ مُقَـارِنـاً للفِعْلِ في الزَّمـانِ، فَلا يجوزُ: أَكْرَمْتُـكَ أَمْسِ طَمَعاً غَـداً في مَعْرُوفِكَ. ولمْ يَشْتَرِطْهُ سِيبَوَيهِ، ولا أَحَـدٌ مِنَ المُتقدِّمِينَ...»[2].

وَقَوْلِهِ - أَيْضاً- في التَّمْيِيزِ: «واخْتَلَفُوا في نَقْلِـهِ مِـنَ المَفعُـولِ، فَذَهَـبَ أَكْثَرُ المُتَأَخِّـرِينَ إلى أَنَّهُ جَائِزٌ...»[3].

- **المبحث الأوّل: المسـائل التي تضمّنت مذهب النّحويّينَ المتأخّرينَ في الأسـماءِ، وفيه سـتة مطالبَ:**
  - المطلب الأوَّلُ: مُصْطَلَح الإِعْـرَابِ وَأَصْلِيَّتِه في بابي: الأَسْمَـاءِ، والأَفْعالِ، وفيه مسألتان:
    - المسألة الأولى: مصطلحُ الإعرابِ.
    - المسألة الثّانية: أَصْلِيَّةُ الإِعْرَابِ في بابي: الأَسْمَاءِ، والأَفْعَالِ.

المسألة الأولى: مُصْطَلَحُ الإِعْرَابِ:

- **المَذْهَبُ:**

يقولُ أَبُو حَيَّانَ: «وأمَّا الإِعْـرَابُ في الاصْطِلاحِ: فَذَهَبَ طَائِفَةٌ إلى أَنَّه نفسه هُـوَ الحَرَكَاتُ اللَّاحِقَـةُ آخِـرَ المُعْرَباتِ مِنَ الأَسْـمَـاءِ والأَفْعَـالِ، وعلى هذا فالإِعْـرَابُ عِنْدَهُم لَفْظِيٌّ، وَهُوَ اختيـارُ ابـنِ خَرُوفٍ، والأُسْـتاذِ أبي عـليٍّ، وابنِ الحَاجِبِ، وابـنِ مالكٍ؛ إذْ قـالَ في التَّسْـهِيلِ: الإِعْرَابُ ما جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مُقْتَضَى العَامِلِ مِنْ حَرَكَةٍ أو حَرْفٍ أو سُكُونٍ أو حَذْفٍ[4].

(١) السَّابق ٤ / ١٧٦٩.
(٢) السَّابق ٣ / ١٣٨٣.
(٣) السَّابق ٤ / ١٦٢٣.
(٤) التَّسْهِيلُ ص ٧.

وَذَهَبَ مُتَأَخِّرُو أصحابِنا وطائفةٌ إلى أنَّ الإِعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ: تَغْيِيرٌ في آخرِ الكَلِمَةِ، أو ما كالآخرِ لِعَامِلٍ دَخَلَ عليْها نَفْسِها، والحَرَكَاتُ عَلامَـاتُ الإِعْرَابِ ودَلائِلُ عَلَيْهِ، وَهُـوَ ظَاهِرُ قولِ سِيبويهِ، واخْتِيارِ الأَعْلَمِ»[1].

▪ **تَحليلُ المَذْهَبِ:**

يَسُوقُ أَبُو حَيَّانَ للقَارئِ في هذا النَّصِّ بَعْضاً مِنْ تَفْسِيراتِ النَّحْوِيِّينَ لُمُصْطَلَحِ الإِعْرَابِ، وَقَـدَ التـزم - رحمهُ اللهُ - في عَرْضِهِ هذِهِ القَضِيَّةَ بما ارْتَضَاهُ مِنْ نَهْجٍ في تَأْلِيفِ الكِتَابِ، ذلكَ أنَّ أَوَّلَ مـا يمكـنُ أَنْ يُناقَشَ في بَابِ الإِعْـرَابِ ممَّا يَتَعَلَّقُ به مِنَ المُصْطَلَحَـاتِ قَضِيَّةُ الحَدِّ أو التَّعْرِيفِ، فَذَكَرَ أَنَّ فَهْمَ النَّحْوِيِّينَ للإِعْرَابِ يمكنُ تقسيمُه إلى فَرْعَينِ:

أَحَدهمـا: فَـرْع رُوعِيَ فيه لَفْظُ المُعْـرَبِ وما يَقْتَضِيهِ العَامِلُ قبلَه مِـنْ حَرَكَةٍ أو ما يَنُوبَ عنها أو سُكُونٍ أو حَذْفٍ.

وقد نَسَبَ أَبُو حَيَّانَ هـذا الرَّأيَ - كما تقدَّمَ - لِجَمَاعَـةٍ مِـنَ المتأخِّـرينَ أمثـال: أبي عليٍّ الفارِسيِّ [2]، وابنِ خَرُوفٍ[3]، وابنِ الحَاجِبِ[4]، وابنِ مَالِكٍ[5].

وَمَنْ قالَ بهذا المَذْهَبِ حَصَرَ وَظِيفَةَ الإِعْرابِ في التَّغْيراتِ اللَّفْظِيَّةِ التي يُحْدِثُها العَامِلُ آخرَ لَفْظِ المُعْرَبِ - اسماً كَانَ، أَمْ فِعْلاً - مِنْ علاماتِ الرّفْعِ أو النَّصْبِ أو الجرِّ أو الجزْمِ.

وهذا ما نَسَبَهُ ابنُ مالكٍ للمُحَقِّقِينَ في شَرْحِهِ التَّسْهيلَ بِقَولِهِ: «وَهُوَ -يعني الإعرَابَ- عِنْـدَ المحقِّقِـينَ مِنَ النَّحويِّـينَ عِبَارَةٌ عَنِ المجعُـولِ آخِرَ الكلمـةِ مُبَيِّناً للمَعْنَـى الحادثِ فِيها بالتَّرْكِيبِ مِنْ حَرَكةٍ أو سُكُونٍ أو مـا يَقُومُ مَقامَهما، وذلك المجعُولُ قَدْ يَتَغَيَّرُ لِتَغَيُّرِ مَـدْلُولِه - وَهُـوَ الأَكْثـرُ - كالضَّمَّـةِ، والفَتْحَةِ، والكَسْرَةِ في نحـوِ: ضَرَبَ زيـدٌ غُلامَ عَمْـرٍو. وَقَـدْ

(١) الارتشاف ٢ / ٨٣٣.
(٢) ينظر: التّعليقة ١/ ٢٥، وما بعدها.
(٣) ينظر: شرح جمل الزّجّاجيّ ١ / ٢٥٩.
(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١١٥.
(٥) ينظر: التّسهيل ص ٧، وشرحه ١/ ٣٣-٣٤.

يَلْزَمُ للزوم مَدْلُولِه، كَرَفْعِ: لا نولُكَ أَنْ تَفْعَلَ، وَلَعَمْرُكَ. وكَنَصْبِ: سُبْحانَ الله، وَرُوَيْدَكَ. وَكَجَرِّ: الكِلاعِ، وعرْيَطٍ مِنْ: ذي الكَلاعِ[1]، وأُمِّ عِرْيَطٍ[2]»[3].

والآخر: فَرْع رُوعِيَ فيه المَعْنَى أو الوَظِيفَةُ الّتي تُؤَدِّيها الحَرَكَةُ الإِعْرَابِيَّةُ داخلَ الجملةِ، مِنْ مَعْنَى الرَّفْعِ المُؤَدَّى بالضَّمَّةِ أو ما يَنُوبُ عَنْها، أو مَعْنَى النَّصْبِ المُؤَدَّى بالفَتْحَةِ أو ما يَنُوبُ عَنْها، أو مَعْنَى الجَرِّ المُؤَدَّى بالكَسْرَةِ أو ما يَنُوبُ عنْها، أو مَعْنَى الجَزْمِ المُؤَدَّى بالسُّكُونِ أو ما يَنُوبُ عنه.

وهذا المَذْهَبُ - كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ - هُوَ ظَاهِرُ كلامِ سِيبويهِ[4]، واخْتِيارِ الأَعْلَمِ[5]، وَهُوَ قَوْلُ مُتَأَخِّرِي البَصْرِيِّينَ، كَمَا عَبَّرَ عنه أبو حَيَّانَ فِيمَا مَرَّ بقولِه: مُتَأَخِّرُو أَصْحَابِنا.

وما في كِتَابِ النُّكَتِ يَدُلُّ ظَاهِرُه على اختيارِ الأَعْلَمِ مَذْهَبَ الفَارِسِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ[6].

يَقُولُ أَبُو البركاتِ الأَنْبارِيُّ: «... الإِعْرَابُ والبِنَاءُ لَيْسَا عِبَارَةً عَنْ هذه الحَرَكَاتِ، وَإِنَّما هُما مَعْنَيَانِ يُعْرَفانِ بالقَلْبِ ليسَ لِلَّفْظِ فيهما حَظٌّ...

والذي يَدُلُّ على صِحَّةِ هذا إِضَافَةُ هذه الحَرَكَاتِ إلى الإِعْرَابِ والبِنَاءِ، فيقالُ: حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ، وَحَرَكَاتُ البِنَاءِ، وَلَوْ كَانتِ الحَرَكَاتُ نفسُها هي الإِعْرَابُ أوِ البِنَاءُ لما جازَ أن تُضَافَ إليه؛ لأنَّ إِضَافَةَ الشَّيءِ إلى نَفْسِهِ لا تَجُوزُ»[7].

وهذا المَذْهَبُ قَدْ ردَّه ابنُ مالكٍ بِقَولِهِ: «وقالَ بعضُهم: لَوْ كَانَتِ الحَرَكَاتُ وَمَا جَرَى مَجْرَاها إِعْرَاباً لم تُضَفْ إلى الإِعْرَابِ؛ لأنَّ الشَّيءَ لا يُضَافُ لِنَفْسِهِ.

وَهَذا قَوْلٌ صَادِرٌ عَمّنْ لا تأمُّلَ له؛ لأنَّ إِضَافَةَ أَحَدِ الاسمَينِ إلى الآخَرِ مَعَ تَوَافُقِهِما مَعْنًى أو تَقَارُبِهِما وَاقِعَةٌ في كلامِهم بِإِجْماعٍ، وَأَكْثَرُ ذلكَ فِيما يُقَدَّرُ أَوَّلُهُما بَعْضاً أَوْ

(١) ذُو الكَلاعِ: مَلِكٌ حِمْيَرِيٌّ مِنْ مُلُوكِ اليَمَنِ؛ سُمِّيَ بذلكَ لأنهَم تَكَلَّعُوا على يَدَيْهِ، أي: تَجَمَّعُوا. ينظر: اللِّسان مادَّة (كَلَعَ).

(٢) أَصْلُ العَرَطِ: الشَّقُّ حتَّى يَدْمَى، وَأُمُّ عِرْيَطٍ كِنَايةٌ عَنِ العَقْرَبِ. ينظر: السَّابق مادَّة (عَرَطَ).

(٣) شرح التّسهيل ١/ ٣٣.

(٤) ينظر: الكتاب ١ / ١٣.

(٥) ينظر: الارتشاف ٢ / ٨٣٣.

(٦) ينظر: النّكت ١ / ١٢٣.

(٧) ينظر: أسرار العربيَّة ص ٤٢-٤٣.

نَوْعاً والثَّاني كُـلاً أوْ جِنْسـاً، وَكِـلا التَّقْدِيرَينِ في حَـرَكَاتِ الإِعْرَابِ صَـالحٌ، فـلا يَلْزَمُ مِنِ اسـتعمَاله خِلافُ ما ذكرْنا»[1].

وَقَـدْ تَوَسَّـطَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّـلَوْبِينَ[2] - رحمهُ اللهُ - فَذَكَرَ قَـوْلًا في هـذه المسـألةِ وَجَـوَّدَهُ، وَهُـوَ أَنَّ «الإعرابَ: حُكْمٌ في آخِرِ الكَلِمَةِ يُوَجِّهُهُ العَامِلُ، نحو: قَامَ زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ زيداً، وَمَرَرْتُ بزيدٍ»[3].

هـذا، ولا تَعَـارُضَ بـين كِلا المَذْهَبَـينِ فِيـمَا يَظْهَـرُ؛ ذلـكَ أنَّ الإِعْـرَابَ معنًـى مُؤَدًّى بحرَكَـةٍ أو سُـكُونٍ أو ما نَابَ عنهما من عَلامَاتٍ فَرْعِيَّةٍ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الإِعْرَابَ لفظيٌّ نَظَـرَ في وَسِـيلَتِهِ، وَهِيَ الحَرَكَةُ أو السُّـكُونُ الّتي لا غِنًـى لَهُ عَنْهُمَا، وَمَـنْ قَـالَ بمعْنَوِيَّتِهِ نَظَـرَ في غَايَـةِ الإِعْرَابِ، وَهِيَ الفَصْـلُ بَينَ المَعَاني التَّركِيبِيَّةِ دَاخِـلَ الجُمْلَةِ بالعَلامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى كُلِّ مَعْنًى، وَهِيَ الحَرَكَاتُ أو السُّـكُونُ أو ما نَابَ عَنْهُما. واللهُ أعلمُ.

المسألة الثّانية: أَصْلِيَّةُ الإعرابِ في بابي: الأسماءِ، والأَفعالِ:

- **المذهبُ:**

يقـولُ أبـو حيَّـانَ: «والإعرابُ عِنْـدَ البَصريِّـينَ أَصْـلٌ في الأَسـماءِ فَـرْعٌ في الأَفعـالِ، وعِنْـدَ الكُوفيِّينَ أَصْـلٌ في الأَسـماءِ والأَفعـالِ، وَعِنْـدَ بَعْضِ المُتأَخِّـرِيـنَ أنَّ الفِعْـلَ أَحَقُّ بالإِعـرابِ مِنَ الاسمِ، وهـذا مِنَ الخِلافِ الذي لا يَكُونُ فيه كَبِيرُ مَنْفَعَةٍ»[4].

- **تحليلُ المذهبِ:**

هذه المَسْـأَلةُ مِنْ مَسَـائِلِ الخِلافِ المَشْـهُورَةِ بينَ نُحاةِ المَدْرَسَـتَينِ: البَصْرِيَّةِ، والكُوفِيَّةِ، وهي القَـولُ في أَصْلِ الإعرابِ في بابي: الأَسماءِ، والأَفعالِ [5].

(١) شرح التَّسهيل ١/ ٤٣.

(٢) هو أبو عليّ، عُمَرُ بنُ محمَّدٍ الأَزْدِيُّ الشَّلَوْبِين أو الشَّلَوْبِينيُّ - نِسْبَةً إلى حِصْنٍ بالأَندلُسِ- والشَّلَوبين في لُغةِ أهلِ الأَندلس: الأَبيضُ الأَشـقرُ، وُلِدَ وماتَ في أَشْـبِيلِيَّةَ، وَهُوَ مِنْ كِبارِ العُلَماءِ باللُّغـةِ، وإليهِ انتهتْ رئاسـةُ النَّحْوِ بالأَنـدلسِ، وَمِـنْ كُتُبِهِ: القَوانينُ في عِلْـمِ العربيَّـةِ، وقـد اختصـرَه في كتابٍ سمَّـاه: التَّوطِئَةَ، وله- أيضاً-: شرحُ المقدِّمةِ الجُزُوليَّةِ، تُوُفي سنة ٦٤٥هـ. تُنظَر ترجمتُه في: وفيات الأعيان ٣/ ٤٥١-٤٥٢، والأعلام ٥/ ٦٢.

(٣) ينظر: التَّوطئة ص ١١٦.

(٤) الارتشاف ٢ / ٨٣٤.

(٥) تُنظَـر هـذه المسـألةُ بتفصِيلهـا في: التّبيـين ص ١٥٣-١٥٥، وتوضيـحِ المقاصـد ١ / ٣٠٣- ٣٠٤، وهمعِ الهوامع ١/ ٤٤ - ٤٥.

وَقَدْ سَـاقَ أَبُو حَيَّانَ فيها رأياً لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِـنْ كَـوْنِ الفِعْلِ أَحَقَّ بالإِعْرابِ مِـنَ الاسمِ في بابِهِ.

وحَكَى الْمُرادِيُّ هذا القَوْلَ عن بَعضِ الْمُتأخِّرِينَ - أيضاً - ولمْ يَنْسِبْه لِمُعَيَّنٍ،ثم ضَعَّفَهُ[1]، وَقَدْ أَبَانَ حُجَّتَهُم في ذلكَ بأنَّ الإِعرابَ وُجِدَ في الفِعْلِ مِنْ غَيرِ سَبَبٍ، فَهُوَ لازِمٌ للفِعْلِ بِذاتِهِ خِلافاً للاسمِ.

وَكَصَنِيعِ الْمُرادِيِّ عَلَّقَ الصَّبَانُ[2] عـلى هـذا الْمَذْهَبِ بقولِهِ: «وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لما عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ سَبَـبَ الإِعرابِ فيهِما - يعني: الأَسماءَ والأَفْعَالَ - تَوَارُدُ المعاني»[3].

أَمَّـا أَبُـو حَيَّانَ فَلَـمْ يُرجِّحْ أَيّاً مِنْ هـذه الأَقْوالِ؛ إِذِ الخِـلافُ في هذه الْمَسْـأَلَـةِ في رَأْيِهِ ممَّا لا تَتَرَتَّبُ عليه فَائِدةٌ تُذْكَرُ - كما ذكر - ولعلَّ ذلكَ مردّه إلى أنَّ الخلافَ في هذا ممَّا لا يصار إليه عند أهل الصّناعة النّحويّة حالَ التّركيب، فلا يترتّب على القول بأَحَدِ الرَّأْيينِ قَوْلٌ بإِعرابٍ أو عَدَمِهِ.

وَمَعْلُومٌ تَرَجُّحُ مَذْهَبِ البَصْرِيّينَ في الْمَسْـأَلَةِ؛ وذلكَ رَاجِعٌ لمـا في الاسـمِ مِنْ حَاجةٍ إلى الإِعْـرَابِ بِسَـبَبِ تَوَارِدِ الْمَعَاني التَّرْكِيبيَّـةِ عليهِ دَاخِلِ الْجُمْلَةِ، وَكَونِـهِ بِصِيغَةٍ واحِـدَةٍ، فلو لا الإِعْـرَابُ لَوَقَـعَ اللَّبْسُ بـينَ تلكَ المعـاني الْمُخْتَلِفَةِ مِـنَ الفَاعِلِيَّـةِ والْمَفْعُولِيَّـةِ والإِضَـافَةِ، بِخـلافِ الفِعْـلِ؛ فـإِنَّ الإِلْبـاسَ فِيـهِ لا يَعرِضُ؛ لاختـلافِ صِيَغِـهِ باختـلافِ معانِيهِ[4]. واللهُ أعلمُ.

المطلبُ الثَّاني: الأَسماءِ المَرفُوعَةِ، وفيهِ ثلاث مسائلَ:

- المسألة الأولى: إِعرابُ الأَسْماءِ السِّتَّةِ.

---

(١) ينظر: توضيحُ المقاصد ١ / ٣٠٤.

(٢) هو أَبُو العِرْفان، محمَّـدُ بنُ عليّ الصَّبَّانُ المصـريُّ، مِـنْ عُلَماءِ العَرَبِيَّـةِ والأَدَبِ، وَأَشْهَـرُ مُؤَلَّفاتِـهِ في النَّحْوِ: حاشـيتُهُ عـلى شَـرْحِ الأُشْـمُونيِّ على الأَلفيَّـةِ، ولَـهُ - أيضـاً -: الكافيـةُ الشَّـافيـةُ في عِلْمَـي العَرُوضِ والقـافيـةِ، تُـوُفي بالقاهـرة سـنة ١٢٠٦هـ. تنظـر ترجمته في: معجـم المطبوعـات ص ١١٩٤، والأعلام ٦/ ٢٩٧.

(٣) حاشيةُ الصَّبَّان ١ / ٦٠.

(٤) ينظر: همعُ الهوامع ١ / ٤٤.

- المسألة الثَّانية: إِعْرَابُ المَرْفُوعِ بَعْدَ (لولا) الشَّرْطِيَّةِ.
- المسألة الثَّالثة: إِظْهارُ الخَبَرِ بَعْدَ أَلفَاظِ القَسَمِ غيرِ الصَّريحَةِ.

المسألة الأولى: إِعرابُ الأَسْماءِ السِّتَّةِ:

▪ المَذْهَبُ:

يَقُولُ أَبُو حَيَّانَ: «وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ،مِنْهُمُ: الأَعْلَمُ، وابنُ أبي العَافِيَةِ[1] إلى أَنَّها - يعني الأَسماءَ السِّتَّةَ - مُعْرَبَةٌ بالحَرَكَاتِ التي قَبْلَ الحُرُوفِ، وَهِيَ الحَرَكَاتُ التي كَانَتْ لها قَبْلَ أنْ تُضافَ، وتَثْبُتُ الواوُ في الرَّفْعِ لأَجْلِ الضَّمَّةِ، وانْقَلَبَتْ يَاءً لأَجْلِ الكَسْرةِ، وانْقَلَبَتْ ألفاً لأَجْلِ الفَتْحَةِ»[2].

▪ تحليلُ المَذْهَبِ:

يَذْكُرُ أَبُو حَيَّانَ في هذا النَّصِّ مَذْهَباً لبَعْضِ المُتَأَخِّرِينَ، كالأَعْلَمِ، وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْهُمْ في إِعْرَابِ الأَسماءِ السِّتَّةِ المَعرُوفَةِ، وهي: أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكَ، وفُوكَ، وذُوكَ، وهنُوكَ، ومُلَخَّصُهُ: أنَّ تلكَ الأَسماءَ مُعْرَبةٌ بالحَرَكَاتِ التي كَانَتْ فِيها قَبْلَ أنْ تُضَافَ، وَإِنَّما وَرَدَتْ بالواوِ في حالةِ الرَّفْعِ لأَجْلِ الضَّمَّةِ، وبالأَلِفِ في حَالةِ النَّصْبِ لأَجْلِ الفَتْحَةِ، وبالياءِ في حَالَةِ الجَرِّ لأَجْلِ الكَسْرَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وهذا المَذْهَبُ يَحتَمِلُ تَقْدِيرَينِ، ولكلِّ تَقْدِيرٍ أَصْلٌ يَرْجِعُ إليه، وَوَجْهٌ يَرُدُّهُ:

أحدهما: أنْ تكُونَ الحُروفُ اللَّواحِقُ لهذه الأَسماءِ - وهي: الواوُ، والألفُ، والياءُ - زَوَائِدَ نَاشِئَةً عَنْ إِشْبَاعِ الحَرَكَاتِ، وَهُوَ قَوْلُ أبي عُثْمَانَ المازنِيِّ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ البَصْرِيّينَ[3]، واختيارُ الزَّجَّاجِ[4].

(١) هو أَبُو بكرٍ، محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمن بنِ عبدِ العزيزِ بنِ خليفةَ بنِ أبي العافيةِ الأزديُّ الغرناطيُّ، كانَ أديباً، وشاعراً مكثراً، كما كان بارعاً في العربية، نزلَ غرناطةَ، وسكنَ بها، وفيها توفي سنة ٥٨٣هـ. تُنظَر ترجمتُه في: بغية الوعاة ١/ ١٥٤.

(٢) الارتشاف ٢ / ٨٣٧-٨٣٨.

(٣) ينظر: السّابق ٢ / ٨٣٧.

(٤) ينظر: السّابق، وهمع الهوامع ١ / ١٢٥.

وهـذا التَّقْدِيرُ مَـرْدُودٌ بما ذَكَرَه الرَّضِيُّ عنـدَما قَـالَ مُعلِّقاً علـيهِ: «وَهُوَ أيضاً ضَعِيـفٌ؛ لأنَّ مِثْلَ ذلـكَ - يعني الإشـباعَ - لضـرُورةِ الشِّـعْرِ، وَيَسُـوغُ حَذْفُـهُ بـلا اختـلالٍ إلا في الـوَزْنِ؛ وأيضاً يَبْقَى (فُـوكَ) و (ذُو مَالٍ) على حَرْفٍ»[1].

الآخر: أنْ تَكُونَ تلـكَ اللَّواحِقُ مِنَ الوَاوِ والأَلـفِ واليَاءِ لامَـاتٍ لتلكَ الأَسماءِ، وَهْوَ قَوْلُ أبي عُمَرَ الجَرْمِيِّ ومَنْ وَافَقَه[2].

يقولُ أَبُو حَيَّانَ: «وَذَكَـرَ بَعْضُ الشُّـيوخِ عَـنْ شَـيخٍ مِنْ أَهْلِ النَّحْوِ يُقالُ له أبو عَبْدِ الله الطَّنْجِـيُّ[3] أَنَّـه كانَ يقولُ: هـذه حُرُوفُ العِلَّـةِ، وَهِيَ لامَاتٌ - يعنـي في أَخُـوكَ، وأَبُوكَ، وحَمُـوكَ، وهنُـوكَ - وعَيْنٌ في فُوكَ، وذُو مَالٍ، فكـانَ قِياسُـها أنْ تَثْبُتَ عـلى حَالةٍ وَاحِـدةٍ ونُطْـقٍ وَاحِدٍ، ولا تَتَغيَّرُ، فَتَكُونَ مَقْصُورةً، لكنْ جعلُوا تَغْيِيرَها إلى وَاوٍ وَأَلِفٍ وَيَاءٍ إِعْراباً، وهـذا قَـوْلٌ يَؤُولُ إلى قَـوْلِ الجَرْمِيِّ ومَنْ وافقَهُ»[4]. وهذا التَّقْدِيـرُ ضَعَّفَهُ ابنُ مالكٍ؛ «لأنَّ فيه مُخالَفَةَ النَّظَائِرِ مِنْ ثَلاثةِ أَوْجُهٍ:

أحدها: النَّقْلُ في غيرِ وَقْفٍ إلى مُتحَرِّكٍ،

والثَّاني: جَعْلُ حَرْفِ الإعرابِ غَيرَ آخِرٍ،

والثّالثُ: التباسُ فَتْحَةِ الإعرابِ بالفَتْحةِ التي تَسْتَحِقُّها البِنْيَةُ»[5].

هذا، ومعلومٌ أنَّ في إِعْرابِ الأَسماءِ السِّتَّةِ مذْهَباً مَشْهُوراً، وآخرَ صَحِيحاً:

- أمَّا المذهبُ المَشْـهُورُ: فَهُوَ أنَّها مُعْرَبةٌ بتلـكَ الحُرُوفِ التي نـابتْ فيها عَنِ الحَرَكاتِ، فالـواوُ نائبـةٌ عن الضَّمَّـةِ رَفْعاً، والألفُ نائبـةٌ عن الفَتْحةِ نَصْبـاً، والياءُ نائبةٌ عـن الكَسْرَةِ

(١) شرح الرّضي ١ / ٦٩.

(٢) ينظر: السّابق.

(٣) وَهُوَ من شُـيُوخِ المُرادِيِّ النَّحويِّ المعروفِ بابنِ أمِّ قاسـم المتوفى سـنة ٧٤٩هـ، وقدْ ذكرَه السُّيوطيُّ في بُغْيةِ الوُعـاة بقولِهِ: «أَبُو عبدِ الله الطَّنْجِيُّ، شـيخٌ من أَهْـلِ النَّحْوِ، نَقَلَ عنهُ أبو حيَّانَ في الارتشـافِ...». ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٨٤، وبغية الوعاة ٢/ ٧٠.

(٤) الارتشاف ٢ / ٨٣٩.

(٥) شرح التّسهيل ١ / ٤٣.

جَـرّاً، وهذا مَذْهَـبُ جَمْعٍ مِنَ البَصْرِيِّينَ، مِنْهم: قُطْـرُبٌ، والزِّيادِيُّ[1]، والزَّجَّاجِيُّ، وبعضُ الكُوفِيِّين، كهِشَامٍ الضَّرير[2].

- وأمَّا المَذْهَـبُ الصَّحِيحُ فَهُوَ أَنَّها مُعْرَبَةٌ بحركـاتٍ مُقَدَّرَةٍ في تلـكَ الحُرُوفِ، وأنَّها ممَّا أُتبِـعَ فِيها ما قبلَ الآخِرِ للآخـرِ، فأصلُ (أَبُوكَ): (أَبَـوُكَ)، فَأُتْبِعَـتْ فَتْحَةُ البَاءِ ضَمَّةَ الواو، ثمَّ اسْتُثْقِلَـتْ

الضَّمَّـةُ على الوَاوِ فَحُذِفَتْ[3]، وَهذا هُـوَ مَذْهَبُ الجُمْهُورِ والمحَقِّقِيَن مِنَ المُتَأَخِّرِينَ[4]، وَممَّنْ قالَ بِصِحَّتِهِ ابنُ مالكٍ [5]، وَأَبُو حَيَّانَ [6]. واللهُ أعلمُ.

المسألة الثَّانية: إعرابُ المَرْفُوعِ بَعْدَ (لولا) الشَّرْطِيَّةِ:

▪ **المَذْهَبُ:**

يَقُـولُ أَبُو حَيَّانَ: «وَلَيسَ مِـنَ الجارِي مَجْرَى المَرْفُوعِ معنًى تابعُ مَنْصُوبٍ لَفْظاً مُشْـتَرِكٌ مَـعَ مَرْفُـوعٍ في كـونِ كُلٍّ مِنْهُـما فاعِلاً مفعـولاً مِنْ حَيثُ المعنـى خِلافاً للكُوفِيِّـينَ في نَحْوِ: ضَـارَبَ زيـدٌ هنداً العـاقلـةُ - بِرِفْعِ العاقِلَةُ - ولا الاسـمُ المرفُوعُ بَعْـدَ (لـولا) الامتناعيَّةِ بها خِـلافاً للفَرَّاءِ، وَتَبِعَـهُ أَبُـو مَنصُورٍ الجواليقيُّ[7] مِنَ المُتَأَخِّرِينَ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الكُوفَةِ وَبَغْـدَادَ، وابنِ كَيسَانَ مِنَ المُتقدِّمِينَ بَلْ هُو مَرفُوعٌ بالابتداءِ»[8].

---

(١) هُـوَ أَبُو إِسـحاقَ، إبراهيمُ بنُ سـفيانَ بنِ سُـلَيمـانَ الزِّيَادِيُّ - نِسْـبَةً إلى زِيَـادِ ابنِ أبيهِ: أَحَدِ أجـدادِهِ - قَرَأَ على سِـيبَوَيهِ كتـابَه ولمْ يُتِمَّهُ، وَأَخَـذَ عنهُ المبرِّدُ وغـيرُه، تُوُفي سـنـة ٢٤٩هـ. تُنظَـر ترجمتُـه في: بغية الوعاة ١/ ٤١٤، والأعلام ١/ ٤٠-٤١.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١ / ١٢٣-١٢٤.

(٣) ينظر: التّوطئة ص ١٢٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١ / ١٢٤.

(٥) ينظر: شرح التّسهيل ١ / ٤٣.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢ / ٨٣٦، والتَّذييل والتَّكميل ١/ ١٧٦.

(٧) هُـوَ أبـو مَنْصُور، مَوْهُوبُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّد الجَوَالِيقيُّ، عالمٌ باللُّغةِ والأدبِ، وُلِدَ وَتُوُفي ببغدادَ، ومن كُتُبه: المعـرَّبُ فيـما تكلَّمتْ بـه العَرَبُ من الـكلام الأعجميِّ، وتَكْمِلةُ إِصلاحِ مـا تَغْلَطُ فيه العامَّةُ، تُوُفي سـنة ٥٤٠هـ تُنظَر ترجمتُه في: شذرات الذَّهب ٤/ ١٢٧، والأعلام ٧/ ٣٣٥.

(٨) الارتشاف ٣ / ١٠٧٥-١٠٧٦.

▪ تحليلُ المَذْهَبِ:

أَوْرَدَ أَبُو حَيَّانَ فِي هَذا النَّصِّ خِلافَ النَّحوِيِّينَ فِي الاسمِ المَرْفُوعِ بعدَ (لولا) الشَّرطيَّةِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: لولا إِحْسَانُ اللهِ إِلَيَّ لَهَلَكْتُ، ولولا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ [1].

وَقَدْ ذَكَرَ – رحمهُ اللهُ – هذه المسألةَ عِندَ حَدِيثِهِ عَنْ محالِّ الرَّفْعِ مِنَ الأَسماءِ، وَمَا هُوَ جَارٍ منها مَجْرَى المَرْفُوعِ، فَذَكَرَ أَنَّ الاسمَ المَرْفُوعَ بَعْدَ (لولا) ليسَ مِنَ الجارِي مَجْرَى المَرْفُوعِ مِنَ الأَسماءِ كَمَا يَرَاه بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ المُتَقَدِّمِينَ مِنَ الكُوفِيِّينَ، كالفَرَّاءِ، أو بَعْضُ البَغْدَادِيِّينَ، كابن كَيْسَانَ، أو بَعْضُ المتأخِّرِينَ، كأبي مَنْصُورٍ الجَوَالِيقِي، بلْ هُوَ مِنَ المَرْفُوعَاتِ أَصَالَةً؛ لأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ بِناءً على هذا التَّقْدِيرِ مُوَافِقٌ للبَصْرِيِّينَ الَّذِينَ يَرَوْنَ ارتفاعَ الاسمِ بَعْدَ (لولا) الشَّرْطِيَّةِ بالابتداءِ، فَهُوَ مُبْتَدأٌ على تَقْدِيرِهِمْ، وارتفاعُه على هذا بالأَصَالَةِ لا بِكَونِهِ تابعاً لَمَرْفُوعٍ ولا جَارِياً مَجْرَاه [2].

وَذَهَبَ الكِسائيُّ إلى أَنَّ المَرْفُوعَ بَعْدَ (لولا) مُرْتَفِعٌ بفعلٍ مَحْذُوفٍ، والتَّقْدِيرُ فِي قولِكَ: لولا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ: لو لم يمنعْني زَيْدٌ مِنْ إِكْرامِكَ لأَكْرَمْتُكَ [3].

وحَكَى أَبُو حَيَّانَ هذا القَوْلَ فِي مَوْطِنٍ آخرَ مِنَ الارتشاف عَنْ بَعْضِ مُتَقَدِّمِي النُّحَاةِ[4].

أَمَّا الفَرّاءُ وَجُمْهُورُ الكُوفِيِّينَ وابنُ كَيسَانَ فَذَهَبُوا إلى أَنَّ المَرفُوعَ بَعْدَ (لولا) مُرْتَفِعٌ بـ (لولا) نفسِها؛ لانعقادِ الفائِدَةِ بِه مَعَها [5]، وَتَبِعَهُمْ فِي ذلكَ أبو مَنْصُورٍ الجَوَالِيقيُّ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مَذْهَبٌ رجَّحَهُ أَبُو البركاتِ الأَنْبارِيُّ [6].

وما ذَهَبَ إليه نحاةُ البَصْرَةِ هو الأَقْرَبُ؛ وذلكَ لِضَعْفِ ارتفاعِ الاسمِ بَعْدَ (لولا) بفعلٍ محذوفٍ أو ارتفاعِه بـ (لولا) نفسِها:

(١) تنظر هذه المسألة بتفصيلها في: الإنصاف ١ / ٧٠، والتّبيين ص ٢٣٩، وشرح ابن يعيش ١/ ٩٦.
(٢) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٩٠٤.
(٣) ينظر: شرح الكافية ١ / ٢٧٠.
(٤) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٩٠٤.
(٥) ينظر: شرح السِّيرافيِّ ٣/ ٤٨١، والنُّكت ١ / ٥١٠-٥١١.
(٦) ينظر: الإنصاف ١ / ٧٥-٧٨.